

## سياسة الإغلاق الإسرائيلية: استراتيجيا غير مجدية للاحتواء والقمع\*\*

عميرة هاس\*

إنه آخر تشرين الأول/أكتوبر 2000. ثمة عند مخرج بيتونيا، جنوبي غربي رام الله، حاجز عسكري وجنديان تبدو عليهما علامات التوتر، ورتل طويل من السيارات الفلسطينية التي راحت تضيء أنوارها واحدة بعد الأخرى بينما أخذ الليل يرخي سدوله. وربما لاحظ بعض السائقين ممن أعصابهم لم تتلف نتيجة الانتظار الطويل معلماً جديداً غريباً: شرقي الطريق، في المنطقة العسكرية الواسعة المحاذية لمعسكر الجيش الإسرائيلي عوفر، كان هناك كتل خرسانية ضخمة بريئة المظهر متراصة في صفوف. ووراء المنطقة العسكرية والمعسكر، كان هناك طريق سريع جديد في مراحل إنشائه الأخيرة، هدفه ربط إسرائيل بمستوطناتها البعيدة في الضفة الغربية، مثل مستوطنة معاليه أدوميم ومستوطنات وادي الأردن المنعزلة. وعلى بعد أقل من كيلومتر واحد جنوبي معسكر الجيش ورتل السيارات الزاحف، كان في وسع المرء أن يشاهد آلاف الأضواء المتلألئة بفرح دلالة على توسيع مستوطنة غفعات زئيف.

وخلال أسبوع، لم يعد يُسمح للسيارات الفلسطينية بعبور حاجز بيتونيا، منفذ رام الله الرئيسي إلى نحو اثنتي عشرة قرية في المنطقة. وحرص بعض الجنود هناك، وحاجز متنقل، وصف من المسامير، على عدم السماح إلا بمرور السيارات الدبلوماسية الأجنبية. وبعد عدة أسابيع أُغلقت الطريق تماماً، فحل محل الحاجز الموقت ساتر رملي أكثر ديمومة وبعض الكتل الخرسانية البريئة المظهر. والآن، بعد أكثر من عام، يسمح مخرج جديد أنشئ على الطريق السريع المكتمل للإسرائيليين بالوصول إلى معسكر عوفر. لكن طريق الفلسطينيين الغربية المؤدية إلى رام الله أُغلقت بشكل دائم، وكذلك الطرقات الفرعية التي كانت تربط القرى برام الله.

منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في الأيام الأخيرة من أيلول/سبتمبر 2000، عزلت بطريقة مماثلة البلدات والقرى في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل متدرج ومنهجي. وفي بعض المناطق، تمنع الخنادق أو حواجز الرمل والصخر حركة المرور إلى داخل قرية معينة أو منطقة ما، أو إلى خارجها، وفي كثير غيرها تؤدي

(\*\*) المصدر: Journal of Palestine Studies, vol. XXXI, no. 3, Spring 2002, pp. 5-20.

(\*) مراسلة صحيفة "هآرتس" في الأراضي المحتلة.

الحواجز الخرسانية هذه المهمة. وكلما كانت القرية أو البلدة أقرب إلى مستوطنة إسرائيلية ازدادت عزلتها، وأُحْكَم الإغلاق عليها.

وفي جميع أنحاء أراضي الضفة الغربية، على اختلاف طبيعتها الجغرافية، يغلق مثل هذه الحواجز منافذ التجمعات السكنية الفلسطينية الكبيرة والصغيرة، وتعززها أحياناً دبابات ضخمة ومركبات مدرعة أخرى، فضلاً عن مواقع ثابتة يصوب من خلالها الجنود رشاشاتهم ومدافعهم نحو المشاة. وتحظر حركة مرور الفلسطينيين في الطرق الرئيسية والفرعية كافة، وتحتشد سيارات الأجرة الصفر عند كل حاجز من هذه الحواجز، بينما تضطر مجموعات الناس، التي تحاول الوصول إلى أعمالها أو مدارسها أو عياداتها أو جامعاتها أو بيوت أقاربها أو الأسواق، إلى تسلق المرتفعات الرملية أو عبور الخنادق لتجاوز الكتل الخرسانية والجنود الذين يطلقون النار عليها أحياناً. وعند كل تجمع، أي نقطة نهاية قطعة من شبكة "الطرق" الرملية وبداية قطعة أخرى، يتوجب على الناس تغيير وسيلة الانتقال والمشى عدة مئات من الأمتار تحت أشعة الشمس الحارقة، أو تحت المطر المنهمر، عبر الغبار أو الوحل، للوصول إلى حشد السيارات المنتظر في الجانب الآخر. وهكذا تتحول الرحلة التي تستغرق عادة خمساً وعشرين دقيقة إلى محنة تستمر ساعتين أو ثلاثاً أو أكثر.

أخذت هذه العملية تنتشر وتكثف في جميع أنحاء المناطق المحتلة منذ أيلول/سبتمبر 2000، لكنها ليست جديدة: فسكان غزة البالغ عددهم 1,1 مليون نسمة، والمحبوسون في قطاع ضيق مساحته 360 كم<sup>2</sup> منذ سنة 1991، غير قادرين على المغادرة بحرية. وما يحدث اليوم في جميع أنحاء الضفة الغربية تكرر مضاعف لما يشهده الغزيون منذ عقد من الزمن. وهذا، من ناحية سياسة "الإغلاق" الإسرائيلية، تغيير كمي لا نوعي.

### تطور السياسة

"الإغلاق" (سيغر في العبرية) في تعريفه الأبسط، وكما تطور على مدى العقد الأخير في الأراضي الفلسطينية المحتلة، هو وسيلة لحرمان السكان الفلسطينيين من حقهم في حرية الحركة. وهو يشتمل على نظام تصاريح أدخل أول مرة في أوائل سنة 1991، وشُدَّ وأُتقن منذ ذلك الحين. ومن نافلة القول إن المواطنين الإسرائيليين يتنقلون بحرية في المناطق الفلسطينية التي يحتاج الفلسطينيون إلى تصاريح خاصة للتحرك فيها.

عشية حرب الخليج سنة 1991، ألغى أمر عسكري إسرائيلي أمراً سابقاً يمنح المواطنين الفلسطينيين "تصريح خروج عام" إلى إسرائيل. وكان تصريح الخروج العام الذي صدر في الضفة الغربية في أوائل عقد السبعينات [من القرن العشرين]، والذي

يضمن للفلسطينيين حرية الحركة في إسرائيل، قد توسع ليشمل غزة في أواسط الثمانينات فقط. لكن الغزيين كانوا من الناحية العملية يتمتعون بحرية حركة مماثلة منذ صدور الأمر المتعلق بالضفة الغربية تقريباً. لم "تمنح" حرية الحركة هذه من أجل المساواة - كان يسمح لليهود، بل يتم حثهم على الاستيطان في الأراضي المحتلة منذ سنة 1967، ولم يكن الفلسطينيون يتمتعون بحق متبادل في إسرائيل - إنما كانت أحد تدابير موشيه دايان لتخفيف الطموحات الوطنية الفلسطينية وتقويض إمكان قيام دولة فلسطينية مستقلة. لكن بصرف النظر عن الدوافع، كانت حرية الحركة تعني الكثير للفرد الفلسطيني على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. كما تبين أنها مفيدة جداً للمجتمعات الفلسطينية الثلاثة المنفصلة حتى ذلك الحين في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل نفسها، الأمر الذي أتاح لها إعادة إنشاء الصلات المباشرة، وإعادة تعزيز الأرضية الوطنية والثقافية المشتركة التي بقيت على الرغم من الاختلافات التي نشأت أو اشتدت في أثناء أعوام الانفصال.

اتضح منذ البداية من دون شك أن هناك استثناءات لشمولية تنفيذ تصريح الخروج العام: كان المشبهوهون "الأمنيون" ممنوعين من حرية الحركة في هذا الوقت أو ذاك، وكذلك المجرمون، ما لم ينضموا إلى المتعاونين مع الجيش الإسرائيلي. لكن كانت تلك استثناءات، وكان حق الفلسطينيين في حرية الحركة محترماً بصورة عامة من قبل السلطات الإسرائيلية. ولم يطالب أحد بمنع دخول الفلسطينيين إلى إسرائيل، حتى عندما كانت تُشن هجمات عنيفة على المدنيين الإسرائيليين داخل إسرائيل.

أُدخل بعض الاستثناءات العريضة للقاعدة اعتباراً من سنة 1988 مع اندلاع الانتفاضة الأولى. ففي غزة، فُرضت البطاقة الممغنطة على كل من يرغب في الانتقال إلى إسرائيل. وبطاقة الهوية الثانية هذه شددت القبض على الغزيين، وكانت تجدد سنوياً لقاء رسم للفلسطينيين الذين يفترض أنهم لا يشكلون تهديداً أمنياً. وفي هذه الأثناء، وفي الوقت نفسه تقريباً في الضفة الغربية، استحدثت "بطاقة الهوية الخضراء" (في مقابل البطاقة البرتقالية العادية) لـ "الحالات الأمنية" - أي السجناء السابقين والناشطين - لمنعهم من عبور الخط الأخضر. لكن أغلبية السكان واصلت ممارستها لحق حرية الحركة في المنطقة بأكملها، مثلما يحق للإسرائيليين ذلك.

كانت حرب الخليج هي التي وفرت الفرصة لعكس هذا الوضع الذي أتاح حرية الحركة للكثيرين، وحظرها على البعض. فمنذ ذلك الوقت، حدث إنكار شامل لحق الفلسطينيين، مع استثناءات لفئات محددة - بمن في ذلك العمال والتجار والمحتاجون إلى علاج طبي والمتعاونون والشخصيات الفلسطينية ذات الشأن - كانت تمنح تصاريح مرور. كانت تلك هي القاعدة من حيث المبدأ، على الرغم من أن تنفيذها كان خضع لتعديلات وتشديدات بمرور الوقت.

بين إلغاء تصريح الخروج العام سنة 1991 وبين آذار/مارس 1993، عندما بدأت الشرطة الإسرائيلية تشن مطاردات لا هوادة فيها لإلقاء القبض على "المتسللين" واعتقالهم، وأخذت المحاكم العسكرية تفرض غرامات باهظة على الذين يُقبض عليهم بلا تصريح مرور سليم، كانت القوانين لا تزال غامضة. ولم تكن نقاط التفتيش منهجية، ولم يكن هناك "حدود" بحد ذاتها، وإنما كان من السهل نسبياً الخروج حتى من قطاع غزة. كما أن القوانين الجديدة كانت تطبَّق بصورة رئيسية فيما يتعلق بدخول إسرائيل، مع تسامح أكثر إزاء الانتقال بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع ذلك تم خلال هذين العامين الأولين من الإغلاق تخفيض عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، الأمر الذي وجه سلسلة من الضربات الاقتصادية إلى الأسر الفلسطينية وإلى المجتمع. وكانت الرحلات إلى إسرائيل للتسوق، أو لأنشطة عادية أخرى، قد أخذت تصبح شيئاً من الماضي. وبالتدريج، أخذ التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة يزداد صعوبة، وأخيراً صار مستحيلاً تقريباً.

استُحدثت "بدعة" ثانية في آذار/مارس 1993. فقد أُدرجت بلدية القدس الشرقية بأكملها، التي وسعتها إسرائيل كثيراً وضممتها سنة 1967 بشكل فعلي، في عداد المناطق الإسرائيلية المحظور دخولها. ومنذ ذلك الحين، صارت العاصمة الفلسطينية الثقافية والدينية والمؤسسية والاقتصادية والتجارية محاصرة، وتوسعت الإجراءات البيروقراطية التي تمنع دخول الفلسطينيين إلى المدينة أو تقلِّله. في البداية، كان الرجال دون الأربعين هم فقط الذين يحتاجون إلى تصاريح، ثم صارت النساء أيضاً، وأخيراً أضحت التصاريح مفروضة على الجميع من الأعمار كافة.

في أثناء أعوام عملية أو سلو تعزز نظام التصاريح الإسرائيلي الذي استُحدث قبل وقت قليل من عقد مؤتمر مدريد للسلام، بينما كانت عملية التفاوض الفلسطينية - الإسرائيلية في مراحل الإعداد. ومع إنشاء السلطة الفلسطينية سنة 1994، جرى تطوير الآلية العسكرية البيروقراطية الخاصة بنظام التصاريح، بتدخل قوي من الشين بيت. وأصبح المسؤولون الفلسطينيون وسطاء يقومون بنقل التصاريح المصادق عليها من قبل إسرائيل إلى مواطنيهم الفلسطينيين، أو يخطرونهم برفض منحها.

لقد حول نظام التصاريح حقاً أساسياً عاماً إلى امتياز مرغوب فيه - أو جزء من امتياز - يُمنح لأقلية على أساس كل حالة على حدة. ولم يكن الامتياز تاماً، وإنما كانت له درجات. بعض التصاريح كان يسمح بالمرور ليلة واحدة في إسرائيل، وبعضها الآخر يفرض العودة عند مغيب الشمس، وقليل منها كان لشهر كامل. وكان بعضها يقيد وسيلة المواصلات بمجموعة من سيارات الأجرة المتوقفة خارج حاجز إيرز في قطاع غزة؛ وكان القليل منها يسمح باستخدام السيارات الخاصة من نقطة الانطلاق إلى نقطة الوصول. وكانت اليد التي تمنح تحجب أيضاً، إذ إنه في بعض

الأشهر ربما تُمنح التصاريح لنحو 1000 رجل أعمال، وفي أشهر أخرى لا يزيد العدد على 300 فقط؛ وفي بعض الأحيان كانت التصاريح الممنوحة للغزيين تشمل إسرائيل والضفة الغربية، وفي بعضها الآخر تقتصر على الضفة الغربية. وهكذا كان مجتمع بأكمله يُقسَّم إلى فئات وقطاعات على أساس حصول المرء على "امتياز" حرية الحركة وفتته.

رافق التقسيم الاجتماعي الناجم عن نظام التصاريح تجزئة للأرض شرعت إسرائيل فيها مباشرة بعد حرب 1967، عندما بدأت استعمار الأراضي المحتلة. وعلى غرار تقييد حركة الفلسطينيين، اشتدت عملية تجزئة الأرض في أثناء "عقد السلام". فلم يتواصل نمو المستوطنات فحسب، بل أنشئت أيضاً شبكة ضخمة دائمة التوسع من الطرق الالتفافية عالية الجودة في الأراضي الفلسطينية المحتلة تربط المستوطنات الإسرائيلية بعضها ببعض وبإسرائيل نفسها، في حين أنها تطوّق المجتمعات الفلسطينية وتعزل القرى الفلسطينية بعضها عن بعض وعن البلدات الكبيرة، بل حتى عن حقولها وبساتينها.

ومع التوصل إلى اتفاق أوسلو 2 (طابا) في أيلول/سبتمبر 1995، أُنجزت المرحلة الأخيرة من تقطيع الأوصال بتقسيم الضفة الغربية، مثل قطاع غزة من قبلها، إلى سيفساء مربكة من الأراضي ذات الوضعيات المتنوعة تبعاً لطبيعة السيطرة عليها. لقد كان من المفروض أن تخضع معازل المنطقة (أ) لسيطرة أمنية ومدنية فلسطينية "كاملة" (محدودة في الواقع)، في حين تخضع المنطقة (ب) لسيطرة أمنية إسرائيلية وسيطرة مدنية فلسطينية، والمنطقة (ج)، التي تشمل معظم مساحة الضفة الغربية، للسيطرة الإسرائيلية الكاملة. وكان يجب أن تتوسع بالتدريج المنطقة الخاضعة للسيطرة الفلسطينية "الكاملة" والمحدودة مبدئياً بالمدن والبلدات الرئيسية، كما فهم الفلسطينيون، بحيث تشمل في نهاية الفترة الانتقالية (حددت أصلاً بأيار/مايو 1999) "معظم" الضفة الغربية، باستثناء المناطق المبنية من المستوطنات والمنشآت العسكرية (كما نصت عليه الاتفاقيات بطريقة غامضة). لكن بما أن نقل الأراضي كان يتوقف على حسن سلوك السلطة الفلسطينية وتنفيذ مهمات أمنية (محاربة الإرهاب والحوول دون العنف ضد الإسرائيليين)، كانت إسرائيل وحدها هي صاحبة القرار بشأن انتقال الأراضي. وبحلول أيلول/سبتمبر 2000، بلغت مساحة معازل المنطقة (أ) 18%، في حين أن المنطقة (ج) - خزان الأرض الزراعية والتطويرية - تغطي 60% بالتمام والكمال. وفي هذه الأثناء، كان 20% من قطاع غزة مفرداً جانباً للجيش الإسرائيلي والمستوطنين، الذين يشكلون 0,5% من السكان.

إذا التفتنا إلى الماضي، نجد أن تحديد المناطق وفقاً للسيطرة الأمنية، وهو ما رأت فيه السلطة الفلسطينية إنجازاً رئيسياً، لم يكن السمة الأهم لتقسيم المناطق. فقد أظهرت

الانتفاضة الثانية يومياً كيف أن المنطقة (أ) لم تكن حائلاً دون الهجمات والغارات الإسرائيلية. بل إن الدهاء غير العادي لنظام "المناطق"، المدعوم بشبكة من الطرق الالتفافية، لم تُدرَك خطورته بكامل فداحتها إلا مع اندلاع الانتفاضة الحالية. فوجود معظم السكان في الجزر المتناثرة للمنطقتين (أ) و(ب)، اللتين يفصل بينهما بحر واسع من أراضي المنطقة "ج"، يمكن شل مئات من القرى وست مدن شلاً تاماً بالحوازر والخنادق الموزعة بشكل استراتيجي، وبالذبابات وقناصة الجيش الإسرائيلي، ومن ثم تدمير الاقتصاد بأكمله وزعزعة الحياة الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، فإن وجود الأغلبية العظمى من الفلسطينيين ضمن نطاق المسؤولية المدنية الظاهرية للسلطة الفلسطينية، مكن إسرائيل من التنصل من التزاماتها تجاه السكان المدنيين (مع أنها تبقى سلطة احتلال من الناحية القانونية). وتمكنت إسرائيل بنجاح مدهش، قبل الانتفاضة الحالية وفي أثنائها، من تصوير التجزئة الناجمة عن الإغلاق، وما استجرتّه من عواقب رهيبة اقتصادية ومدنية، أمراً لا شأن لها به، مع أنه من ابتكارها كسلطة احتلال.

### المكان والزمان:

#### الإغلاق والفرد

المكان والزمان معاً يصنعان "حيزاً" في عالم المرء - لا من الناحية المادية لإنجاز أعماله وأنشطته فقط، بل على المستوى الروحي أيضاً، الأمر الذي يمكّن الفرد والمجتمع على حد سواء من التنفس والتطور والازدهار والإبداع. ولقد جرى التعدي على المكان في الأراضي المحتلة بالتدريج، لكن من دون رحمة، لأكثر من ثلاثين عاماً، حيث كانت الأرض تصادر بوتيرة متزايدة. وتابعت جماعات فلسطينية تلك السرقة بعناد. لكن المستغرب عدم إبداء الاهتمام، أو القليل من الاهتمام، بنوع آخر من السرقة بلغ حجماً هائلاً في العقد الأخير بوجه خاص، وهو سرقة الوقت كنتاج فرعي للإغلاق. لقد كان لسرقة الوقت أهمية أصلاً في أثناء سياسة الإغلاق "العادية" التي استحدثت سنة 1991، وأثرت في الغزيين بصورة رئيسية. فمغادرة قطاع غزة لأي سبب - لمتابعة الدراسة في جامعات الضفة الغربية، أو لزيارة حفيد جديد، أو للمشاركة في اجتماع، أو للبحث عن عمل، أو لحضور حفل زفاف، أو لزيارة طبيب جلد أو طبيب اختصاصي - كانت تتطلب تصريحاً (الحصول عليه غير مضمون البتة). وكان الوقت يهدر في ملء الاستمارات، والحصول على المستندات، والوقوف في صف انتظار طويل في مكاتب السلطة الفلسطينية التي كانت تستخدم كقنوات للإسرائيليين، وإجراء مكالمات هاتفية يائسة عشر مرات في اليوم للتحقق من وصول التصريح، والبحث عن أشخاص ربما يعرفون أحداً لديه بعض النفوذ عند الإسرائيليين، وما

شابه.

ثمة عاقبة أخرى لسياسة الإغلاق. فمنذ سنة 1991، وخصوصاً منذ اتفاق غزة - أريحا سنة 1994، وجد الغزيون كلهم تقريباً - ومعظم سكان الضفة الغربية لاحقاً - أنه لم يعد في وسعهم وضع أي خطة؛ إذ كان من المتعذر على المرء أن يعرف حتى اللحظة الأخيرة إن كان في إمكانه الحصول على التصريح اللازم. ولأنه لم يعد في وسعهم التخطيط المسبق فقدوا القدرة على التصرف بعفوية - والعفوية من حقوق الإنسان التي لا تقل عن حق الانتقال والغذاء. ومضت عشرة أعوام لم يكن في قدرة الناس خلالها التقرير بوحى اللحظة الذهاب، مثلاً، لمشاهدة شروق الشمس في الصحراء، أو زيارة مكتبة جديدة في رام الله، أو تمضية ليلة مع أصدقاء قدامى. وبفقد القدرة على التخطيط، أو التصرف بعفوية، فقد الكثيرون القدرة والتصميم اللازمين حتى على محاولة ممارسة حقهم في حرية الحركة والهرب من القفص. وتعاضم الإغراء للسماح للآفاق المتقلصة المفروضة من الخارج بأن تملّي على المرء دقائق حياته الاجتماعية والروحية والثقافية.

منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في تشرين الأول/أكتوبر 2000، بلغت سرقة الوقت وأي مظهر خارجي للنشاط العادي مقادير لا يتصورها العقل: فالطلاب لم يعد في إمكانهم الوصول إلى الجامعات، والمرضى والحوامل صاروا يحتجزون عند الحواجز، بل إن بعضهم كان يموت على الطريق وبعضهن يلدن على الحواجز؛ العمال الفنيون في البلديات لم يعد في وسعهم الحصول على تصريح إسرائيلي لإصلاح أنبوب مكسور في ضواحي بلدتهم؛ المكاتب صارت تعمل بنصف عدد موظفيها؛ صهاريج الماء منعت من دخول القرى. ولقد ارتفعت نفقات السفر ثلاثة أضعاف لأنه يتعيّن على المرء تغيير وسيلة النقل كل 20 كيلومتراً؛ وصار الناس يصرفون ساعات متتالية في الانتظار، أو يحتجزون عند حواجز الطرق. كما صارت المواد الخام تنتقل بين الصين وميناء أشدود بأسرع من انتقالها بين أشدود ونابلس. وكانت المناطق الأكثر تأثراً بسرقة المكان والزمان هذه، هي القرى والضواحي التي اتفق وجودها قرب المستوطنات اليهودية، حيث كان الناس حتى قبل الانتفاضة يحتاجون إلى التصاريح على مختلف أنواعها، وإلى ترتيبات خاصة للوصول إلى حقولهم وبساتينهم، مع وجود حوافز إضافية على عدم القيام بذلك: كلب مسعور، أو شرطي عديم الرأفة تستخدمه المستوطنة، أو طريق زراعي مسدود، أو بستان زيتون تضرّم فيه النيران. واليوم، يخضع مثل هذه الأماكن لمنع تجول يمتد شهوراً؛ والمثال الأبرز هو مدينة الخليل، حيث يخضع 20,000 فلسطيني للإقامة الجبرية منذ اليوم الأول للانتفاضة تقريباً من أجل راحة 500 مستوطن يهودي.

وفي الأشهر السبعة عشر الأخيرة، شُغل مئات الآلاف من السكان، بصورة كاملة

تقريباً، بمهمة الوصول إلى مكان ما في الوقت المناسب: عبر الوحل والمطر، وتحت أشعة الشمس الحارقة، وبتسلق الجبال ونزولها وانقطاع النفس وتعب الأقدام. الوقت ينفد، والدبابة تصوب مدفعها، وطفل يبكي، وسيدة مسنة تحتاج إلى مساعدة، والغبار يعمي العين. ما الذي يقوله ذلك الجندي بالعبرية وهو يصيح ويلوح بيديه؟ هل هناك من يطلق النار؟ نعم! الجندي يطلق النار! أين يمكنني الاختباء؟ ما من مكان للاختباء... ألم يقتل هنا أحدهم في الأسبوع الماضي؟

إن ما يتخذ اليوم شكلاً مرئياً عند مئات من حواجز الطرق في أنحاء الضفة الغربية كافة، كان أقل وضوحاً خلال أعوام عملية أوسلو، لكنه كان موجوداً: الحاجة إلى التوسل والاستجداء، وإمكان الرفض، والغضب، والرحلات المتكررة إلى مكتب الارتباط الفلسطيني حيث يجد المرء المئات من المواطنين الذين لديهم قصص مذهلة لا يستمع إليها أحد، وزيارة مسؤول إسرائيلي يقترح: "إذا ساعدتنا نساعدك" - أي "كن متعاوناً معنا فتحصل على التصريح". وتنشغل أفضل العقول في المكاتب الفلسطينية، الخاصة والعامة، ليل نهار بالمهمة البسيطة المتمثلة باستخراج تصريح سفر.

خلافاً للأرض التي يمكن استعادتها أو استبدالها أو إعادة تأهيلها، فإن الوقت الذي ضاع - من خلال سياسة الإغلاق - فقد إلى الأبد. والفوائد الشخصية والجماعية التي يتيحها المكان الرحب تضيق إلى الأبد إذا لم يستمتع بها وتمارس في "الوقت الملائم".

### روحية التحدي

19 شباط/فبراير 2002. رام الله مغلقة بإحكام بعد مقتل ستة جنود إسرائيليين على أيدي مسلحين فلسطينيين عند نقطة تفتيش غربي المدينة. وعند نقطة تفتيش رئيسية جنوبي المدينة، يراقب مئات الناس قرب مخيم قلندية للاجئين المداخل على الجانبين والسيارات والمشاة. لقد أطلقت النار على طفل، ومع ذلك فإن امرأة تحمل حقيبة تخطو مصممة نحو الجنود المتوارين والمدججين بالسلاح، غير عابئة بطلقات الرصاص في الهواء. تواصل سيرها. يطلق مزيد من الرصاص، ويستبد القلق بالناس. تتردد المرأة لكنها تمضي قدماً إلى أن تصبح على بعد 50 ياردة من الجنود. تصيب رصاصة الأرض بجانبها وتثير سحابة من الغبار فتتوقف. غير أن تصميمها أخرج أحد الجنود من سيارة الجيب. يصيح بها وترد عليه صائحة. يقترب منها، فتترك حقيبتها على الأرض وتقترب أكثر. يتبادلان الكلام، وأخيراً يسمح لها بالعبور.

يشهد كثير من هذه الأمثلة كل يوم على حجم ظاهرة التحدي. ففي الأعوام العشرة الأخيرة، ومنذ اندلاع الانتفاضة الأخيرة بالتأكيد، وجد الفلسطينيون طرقاً لتحدي سياسة الإغلاق بعدد من الابتكارات لتجاوز السياجات وحواجز الطرق، على الرغم من



وجود الجنود، للوصول إلى العمل والبيت، وإلى المدرسة والعائلة. في غزة، خلال أعوام عملية أوسلو، كانت التصاريح تشتري، وبطاقات الهوية وغيرها من الأوراق تزور. وكان الناس يتعلقون بأسفل الشاحنات المغلقة، أو يختبئون في شاحنات البيك أب المملوءة بالبباطا أو الملفوف، ليهربوا أنفسهم إلى إسرائيل بحثاً عن عمل. وكانوا ينتقلون براً إلى القاهرة، ومنها جواً إلى عمان للوصول إلى الجامعات في الضفة الغربية (إلى أن حصرت إسرائيل دخول الغزيين عبر جسر اللنبي) - وكل ذلك قبل أن يستخدم الاستشهاديون الحيل نفسها للتسلل، وقبل أن تشدد إسرائيل قبضتها. وأخيراً، عندما كان الناس يعجزون عن المغادرة تماماً، كانوا يلجأون إلى برامج التعليم الجامعي من بعد، وإلى الإنترنت من أجل الحياة الاجتماعية في محل إقامتهم الضيق والموحش.

في أيام الانتفاضة هذه، يمشي أهل غزة أميالاً على الشواطئ عندما تسد الطرقات في وجه الفلسطينيين. وفي الضفة الغربية يركبون الحمير أو يسيرون على الأقدام في المسالك الصخرية عبر التلال والجبال تحت خطر التعرض الدائم لإطلاق القنابل الصوتية أو الرصاص الحي عليهم. وكان الإغلاق في أعوام عملية أوسلو يعني الاختناق، لكنه أخذ يعني أيضاً منذ بدء الانتفاضة الخوف الجسدي والتغلب عليه.

خلال أعوام الإغلاق، وخصوصاً منذ الانتفاضة الثانية، أثبت الفلسطينيون مرونة عجيبة وقدرة لا حدود لها تقريباً على تحمل الصعوبات. والسبب الوحيد لعدم تسميتها "مقاومة" هو أنها غير منضمة. إنها قرار شخصي فردي وسلوك يتبناه مجتمع بأكمله، لكنها ليست جزءاً من استراتيجية مركزية محسوبة لتحدي الأوامر والسياسات الإسرائيلية وفرض التغيير. وتشاهد الطبيعة الجماعية لهذا التحدي الشخصي اليوم أكثر مما كانت عليه في أثناء أعوام عملية أوسلو لأن الإغلاق أصبح مرئياً أكثر في أنحاء المناطق المحتلة كافة. لم يعد الإغلاق ذلك الإجراء البيروقراطي المجرد الذي يُطلب بموجبه تصريح ويرفض. لقد أصبح الإغلاق جزءاً من الطوبوغرافيا الإنسانية والطبيعية الفلسطينية.

## غياب استراتيجية

### منظمة للمقاومة

طوال فترة الاحتلال بذلت منظمات غير حكومية، فلسطينية وإسرائيلية ودولية، جهوداً مشتركة - لكن غير مجدية في النهاية - للاحتجاج على سياسة إسرائيل الاستيطانية. وأطلقت أيضاً حملات، بنجاح أكبر إلى حد ما، ضد إلغاء إسرائيل حقوق الإقامة وطاقات الهوية في القدس، وكذلك ضد سياستها في نسف المنازل. والسؤال الذي يجب طرحه هو: لماذا لقيت سياسة الإغلاق اهتماماً ضئيلاً جداً؟ ولماذا أهملت

هذه السياسة إهمالاً تاماً تقريباً (باستثناء الإشارة إلى عواقبها الاقتصادية) من قبل الفرقاء المعنيين جميعاً - النخب الفلسطينية، والأكاديميين، والأحزاب السياسية والزعماء، وناشطي السلام الإسرائيليين، والجماعات الدولية المؤيدة للفلسطينيين، والناشطين الفلسطينيين في الشتات - في الوقت الذي كانت جذورها تضرب عميقاً في غزة؟ ولماذا لم يتطور تحدّي استراتيجي منظم وغير عنيف إلى الآن، مع أن تأثيراتها المدمرة أصبحت واضحة المعالم؟

ثمة عدد من التفسيرات المحتملة التي يمكن تقديمها لفشل التعامل مع المسألة، والتي من شأنها أيضاً تسليط الضوء على علم اجتماع النضال الفلسطيني ضد الاحتلال من جهة، وعلى علم اجتماع السياسات الإسرائيلية من جهة أخرى.

منذ استحداث الإغلاق في سنة 1991، نجحت إسرائيل في تصويره على أنه إجراء أمني لغرض خاص، كحركة استباقية للهجمات الإرهابية، أو ردة فعل عليها. (لم يلاحظ معظم المراقبين أن إلغاء تصريح الخروج للفلسطينيين إلى إسرائيل في كانون الثاني/يناير 1991 حدث قبل وقت طويل من بدء حماس العمليات الاستشهادية داخل المدن والحافات الإسرائيلية). وتعزّز هذا المفهوم في السنوات التالية عندما كانت تدابير الإغلاق تشدّد في إثر هجوم قاتل، أو في إثر الكشف (المزعوم؟) عن هجوم مزعم. بل إن الفلسطينيين أنفسهم قبلوا في قرارة نفوسهم الذريعة الأمنية الإسرائيلية. فكم من مرة سمعت أصدقاء يتساءلون باندھاش حقيقي عندما يُحرمون تصريح السفر: "لكنني لم أفعل شيئاً!" أو "اعتقالي حدث منذ فترة طويلة جداً!". وهكذا صار الانطباع العام في إسرائيل وفلسطين والخارج عن الإغلاق بأنه تدبير مؤقت سيرفع عاجلاً. وأدى هذا الفهم إلى حجب الطبيعة الحقيقية للإغلاق والتقليل كثيراً من إلحاح الاحتجاج.

نظراً إلى التركيز على التأثيرات الاقتصادية، فإنه كان يقال خلال أعوام عملية أو سلو إن الإغلاق "يرفع" كلما منح العمال ورجال الأعمال الفلسطينيين تصاريح للعبور إلى إسرائيل. وإذا لم يقطع تدفق العمالة بشكل كامل، وشوهد ناس يعبرون نقطة التفتيش الضخمة شمالي غزة عند معبر إيرز، كان المؤيدون الأجانب والفلسطينيون لـ"بناء السلام واقتصاد السلام" يعبرون عن رضاهم، بل حتى عن الامتنان والأمل. وهكذا تعامى كتاب "الرواية الرسمية" - معظم الصحفيين والرسميين والدبلوماسيين الذين يتحدثون إلى الصحافة لدى وصفهم للواقع - عن الأغلبية العظمى من السكان الذين لا يمكنهم المغادرة بسبب عدم وجود عمل لهم في إسرائيل، أو تجارة مع الإسرائيليين. وغابت عن الرؤية حقيقة عدم تمكن الأغلبية العظمى من السكان من التوجه إلى أي مكان، حتى عندما يُرفع الإغلاق.

وبمرور الوقت لم تعد حرية الحركة لأسباب غير العمل أو العلاج الطبي (وحتى

هذه كانت غالباً ما تُختصر وتُقيّد لأسباب طارئة) تُعتبر حقاً، بل "رفاهية" من المعيب إلى حد ما النضال من أجلها. ومن الأمثلة لمتربّبات الموقف الذي اتخذه كثير من الفلسطينيين، ما سمعته من ضابطة إسرائيلية رداً على اقتراحي في المراحل المبكرة لـ "عملية السلام" سنة 1994 بأنه ستكون "خطوة بناء ثقة" جيدة أن تُمنح النساء والشيوخ "تصريحاً مفتوحاً" لمدة عام واحد لمغادرة قطاع غزة، إذ قالت: "ليس لديهم أي سبب للمغادرة." وعندما فقد كثير من الناس الأمل بالانتقال إلى خارج حدود لا تزيد على عشرات الكيلومترات، أصبح الإغلاق من وجهة النظر العامة ظاهرة مجردة.

تعامل الفلسطينيون مع الإغلاق في أشكاله السابقة للانتفاضة كمحنة فردية، على الرغم من أنه كان محنة جماعية عانى جرّاءها عدد هائل من الأفراد. فطلب التصريح، وانتظاره، ورفضه، والحصول على تصريح لمدة يومين فقط بينما يستغرق المقرر الدراسي الذي تريد الالتحاق به فصلاً كاملاً، والتوق المجهض إلى مشاهدة البحر، والاشتياق إلى الأقارب - كل هذه كانت خبرات مشتركة تقاسمها الشعب بأكمله، لكن كل واحد بمفرده عانى جرّاءها: الفرد في مقابل القيد، والفرد في مقابل الاحتلال، كما لو أن الأمر مسألة شخصية، أو ضربة حظ عاثر شخصي. وهكذا جرّئ الاحتلال من خلال نظام التصاريح التقييدي إلى ثلاثة ملايين جزء، وجرى تمويه الحظر الشامل.

في مواجهة هذا الوضع، طور الأفراد طرقهم الخاصة للتعامل معه. فعندما أصبح "التسلل" أكثر صعوبة بعد أن أحاط "الجدار الإلكتروني" بقطاع غزة سنة 1994، وبعد أن جعلت التغييرات التي أُدخلت على بطاقات الهوية المشقّرة في سنة 1995 تزوير الوثائق أكثر صعوبة، لجأ الكثير إلى "الواسطة"، وخصوصاً لدى المسؤولين الكبار في هذا الجهاز الأمني الفلسطيني أو ذلك، المعروفين بعلاقاتهم الحميمة بنظرائهم الإسرائيليين. وكان البعض محظوظاً لوجود صلات له بالمنظمات الدولية التي يمكن أن تساعد في الحصول على تصريح للسفر إلى الخارج. وكان لقلة من الأشخاص صلات بالمنظمات أو شخصيات إسرائيلية راغبة في المساعدة على تأمين تصريح لدخول إسرائيل. وبعضهم وجد الشخص المناسب القابل للارتشاء.

مثلما كان يُنظر إلى تأثيرات الإغلاق باعتبارها محنة شخصية، كان يُنظر إلى الحصول على تصريح كضربة حظ شخصي، الأمر الذي جعل فكرة الاحتجاج الجماعي سخيّة. فالفرد "المتمتع بالامتياز"، الذي تتوقف معيشته بأكملها ورفاهية أسرته على تصريح، كان يرتدع عن مشاركة الآخرين في احتجاج عام يمكن أن يعرّض للخطر فرصة حصوله على دخل ما؛ ذلك بأن الاحتجاج السياسي المنظم كان يمكن أن يفشل، بل أن يؤدي إلى العقوبة، خلافاً للصلوات الطيبة بضابط الأمن.

أخيراً، اكتسب الإغلاق خلال أعوام عملية أو سلو مدلولات طبقية محددة. فقد كانت

النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تجد دائماً طرقاً للحصول على تصاريح للخروج، وهو ما جنّبها التعرض للضغوط الدائمة التي يولدها الحبس والشعور بالاختناق. ووجدت هذه الظاهرة الطبقيّة أكمل تعبير عنها في نظام الشخصيات ذات الشأن (VIP)، الذي تمأسس في ظل عملية أوسلو؛ فمنذ إنشاء السلطة الفلسطينية، منح المسؤولون في منظمة التحرير الفلسطينية وفي السلطة الفلسطينية امتياز حرية الحركة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة وخارجهما إلى الأردن ومصر. ونزولاً عند طلب السلطة الفلسطينية (وفقاً لمسؤول إسرائيلي)، سرعان ما توسع الامتياز إلى دخول إسرائيل والانتقال بين قطاع غزة والضفة الغربية. وكان هناك ثلاث فئات للشخصيات ذات الشأن تتفاوت امتيازاتها. فالشخصيات ذات الشأن من الدرجة الأولى كان يمكنها التنقل بالسيارة من دون ترتيب مسبق، ولم تكن تخضع للتفتيش، وفي وسعها اصطحاب أسرها أو أي مرافقين آخرين. وكانت الشخصيات ذات الشأن من الدرجة الثانية تتمتع بمزايا أقل، والشخصيات ذات الشأن من الدرجة الثالثة تتمتع بمزايا أكثر قلة. لقد كانت الرغبة في الخروج من قطاع غزة والانتقال بحرية إلى الضفة الغربية عظيمة جداً إلى درجة أن الناشطين السابقين من القاعدة الشعبية الذين انتخبوا أعضاء في المجلس التشريعي قبلوا تصنيفهم ضمن فئات الشخصيات ذات الشأن من دون احتجاج، بدلاً من محاولة تأمين حرية حركتهم على أساس أقل استعمارية وتعالياً. ومع ذلك، تأكلت هذه الامتيازات بمرور الزمن، إذ ادعى المسؤولون الإسرائيليون أنه أسى استعمالها - ومن المعروف حقاً أن أعضاء المجلس التشريعي (الشخصيات ذات الشأن من الدرجة الثانية) غالباً ما كانوا يقلّون بسياراتهم غزيين يدرسون في الضفة الغربية. وعلى الرغم من ذلك فقد ظل مسؤولو السلطة الفلسطينية وبعض المسؤولين في منظمة التحرير يتمتعون بحرية تنقل عادية حتى بداية الانتفاضة الحالية.

### الطلّعة المفقودة

إن تنظيم احتجاج جدي غير ممكن من دون مشاركة طلّعة سياسية وثقافية. ومع ذلك، وللأسباب المذكورة أعلاه، فإن الذين كان في وسعهم تشكيل هذه الطلّعة في أعوام عملية أوسلو إمّا أنهم لم يدركوا إدراكاً كاملاً الغاية الكامنة للإغلاق كوسيلة للسيطرة والضغط السياسي، وإمّا أنهم كانوا غير قادرين على مقاومته. وينطبق ذلك، لأسباب متعددة، على المجموعات المتنوعة التي ربما كان في وسعها أن تؤدي أدواراً مهمة: السلطة الفلسطينية، وفتح، والمجموعات الإسلامية، واليسار الفلسطيني، ومعسكر السلام الإسرائيلي.

**السلطة الفلسطينية:** عند انتقال الصلاحيات إلى السلطة الجديدة في غزة في

أيار/مايو 1994، كان واقع الإغلاق الفعلي للمنطقة يخدم بمعنى ما الحاجات السياسية والاقتصادية للقيادة، ويتوافق مع تجاربها السابقة. فمن الناحية السياسية، تسهل قبولية السكان المحصورين في وحدة جغرافية صغيرة والسيطرة عليهم، إذ يمكن مراقبة الحركة بشكل وثيق. كما أن الإغلاق وفقدان الأعمال في إسرائيل جعلاً قطاعاً كبيراً من السكان معتمداً بشكل مباشر على الوظائف الرسمية (سيئة الرواتب)، وزاداً في الامتنان الشخصي للسلطة الفلسطينية. وأصبح التوظيف في الأجهزة الأمنية المنتفخة والوزارات المدنية أكبر مشروع لإيجاد فرص العمل في قطاع غزة (بصرف النظر عن زيادة هذه الأعمال عن الحاجة من الناحيتين الاقتصادية والإدارية)، وحل محل نظام الرعاية الاجتماعية للدولة. ومن الناحية الاقتصادية، سهّل الإغلاق إنشاء الاحتكارات التجارية للسلطة الفلسطينية وسرّعها، إذ أُجبر رجال الأعمال المحليون على التخلي عن حصتهم من السوق والانضمام إلى الاحتكارات؛ ذلك بأن السلطة الفلسطينية تستطيع، في حال رفض "عرض الاندماج"، حرمان رجل الأعمال المتمرد من الحصول على تصاريح السفر.

لم يشك المسؤولون الكبار في السلطة الفلسطينية وضباط الأمن من الإغلاق عند التقائهم نظرائهم الإسرائيليين. وقد أخبرني بعض أعضاء الكنيست الإسرائيليين من الحزب الشيوعي أنهم عندما أثاروا مسألة الإغلاق مع يتسحاق رابين، أجابهم بأن لا حاجة إلى تغيير الوضع لأن عرفات لم يثر هذه المسألة قط. وعندما اتضحت العواقب المدمرة للإغلاق أمام الفلسطينيين، كان الوقت متأخراً جداً لإيجاد رد.

**فتح:** نظراً إلى أن فتح هي الحزب المهيمن في السلطة الفلسطينية، وتتمتع بأوسع انتشار وتأييد جماهيري في الأراضي المحتلة، فقد كانت المنظمة الأولى التي جنت الفوائد من السلطة - فوائدها لا تعتمد اعتماداً وثيقاً على نظام الرعاية والمحاباة في السلطة الفلسطينية فحسب، بل على حسن النية الإسرائيلية أيضاً. ومن أول الفوائد حرية الحركة، وهي امتياز كان "الوافدون الجدد" مع السلطة الفلسطينية من تونس أكثر وصولاً إليه باعتبارهم أقرب إلى السلطة، الأمر الذي أظهر الانقسام الثنائي بينهم وبين القيادة المحلية لفتح. أمّا بالنسبة إلى القادة المحليين، فقد خدرت حرية الحركة و"الامتيازات" الأخرى ما تبقى لديهم من الروحانية الكفاحية بعد عملية أوسلو، وسرعان ما عزلتهم عن القاعدة. وأدى ذلك إلى تزايد المرارة، وحتى الاشمئزاز من الذات، وهذا ما عبّر عن نفسه بمزيد من الانغماس في التمتع بمزايا حرية الحركة من خلال مبادرات اقتصادية وسهرات للتسلية خارج القفص، وما شابه.

في سنة 1997، سألت بعض أعضاء فتح العاديين الذين كانوا يشكون من حبسهم في قطاع غزة، لماذا لا يُطلقون أنشطة تثير انتباه العالم إلى حالهم. اقترحت عليهم، مثلاً، أن تنظم فتح مسيرة من عشرات الآلاف نحو "الحد" الشمالي لقطاع غزة

في ممارسة لحقهم الإنساني في حرية الحركة، مضيئة أن الطريقة الوحيدة لتفادي إطلاق النار عليهم هي أن يقود التظاهرة بعض معاوني عرفات الكبار. لكن جواب الشبان الفوري كان أن القادة الكبار لن يشاركوا البتة.

**المجموعات الإسلامية:** المنظمة الوحيدة في فلسطين القادرة على حشد عشرات الآلاف من الناس للقيام بمسيرة أو تظاهرة في الشوارع هي حماس. ففي كانون الثاني/يناير 1996، شارك 100,000 شخص في جنازة يحيى عياش، الذي اغتالته إسرائيل لمسؤوليته عن الكثير من الهجمات المميتة. لكن المجموعات الإسلامية لم تتبن قط أسلوب التظاهرات ضد المستوطنات أو الإغلاقات أو حتى الاحتلال بحد ذاته، لأن ذلك يعني ضمناً قبول الحل القائم على دولتين وواقع "أوسلو" الذي تعارضه من الناحية الأيديولوجية. وبصورة عامة، تمارس المنظمات الإسلامية الأعمال الخيرية والأنشطة الاجتماعية الجماهيرية والأعمال المسلحة، لكن العصيان المدني لا يدخل ضمن برامجها. وفي التظاهرات غير العنيفة التي تنظمها أحياناً المنظمات غير الحكومية والعلمانيون في الضفة الغربية للتوجه إلى نقاط التفتيش، كانت مشاركة المتعاطفين مع حماس متدنية.

**المجموعات اليسارية:** كرسست الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين طاقتيهما الواهنتين لمهاجمة أوسلو وسلوك السلطة الفلسطينية، لكنهما فشلتا في تطوير استراتيجيات للمعارضة. وكانت هاتان المنظمتان تدركان ضعفهما في المجتمع وإزاء السلطة الفلسطينية (التي يعتمد كثير منهما عليها للحصول على الرواتب والميزانيات)، وكان يعوقهما أيضاً نظام "الديمقراطية المركزية" القديم. فالسياسات تملى من القيادات في الخارج حيث تسود أوضاع مختلفة. ومن المنظمات اليسارية المتنوعة، كان حزب الشعب (الشيوعيون سابقاً) الأكثر انغماساً في الأنشطة الشعبية المضادة للاحتلال والتي تتطلب تعاوناً مع الناشطين الإسرائيليين، على الرغم من أن هذه الأنشطة كانت تتوجه في معظمها إلى المستوطنات ومصادرة الأراضي. وقد امتنعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الأكبر حجماً، من القيام بالأنشطة المشتركة مع الإسرائيليين على أساس أن مثل هذا التعاون يمثل "تطبيعاً".

**معسكر السلام الإسرائيلي:** في سنة 1991 أخطأ معسكر السلام في تفسير الإغلاق باعتباره عودة إلى الخط الأخضر، وهو أمر مرحب به كنوع من الإثبات أن حل الصراع يكمن في التخلي عن الأراضي المحتلة في نهاية المطاف. لقد فشل معسكر السلام في رؤية أن الخط الأخضر كان حداً للفلسطينيين فقط، وأن الإسرائيليين يمكنهم عبوره للاستيطان والتحرك بحرية. واستمر هذا التفسير المغلوط فيه طويلاً خلال أعوام عملية أوسلو. كما أنه منذ بداية عملية أوسلو، اعتقدت الأغلبية العظمى من مؤيدي السلام

الإسرائيليين أنه لم يعد ثمة حاجة إلى تدخلهم في المسيرة نحو الدولة الفلسطينية. وفضل معسكر السلام عدم ملاحظة تلك "الأمور التافهة"، مثل القيود الصارمة على حركة الفلسطينيين وتوسيع المستوطنات وإنشاء الطرق الالتفافية وفتيت الأراضي الفلسطينية إلى معازل صغيرة، إذ فهم أن كل هذه التطورات مؤقتة وعرضية ويمكن إصلاحها.

### استراتيجية إسرائيل: متعمدة أم مرتجلة؟

يجب طرح سؤال ثانٍ إلى جانب السؤال عن سبب غياب رد فلسطيني استراتيجي منظم على الإغلاق، وهو يتعلق بما إذا كان صانعو القرار الإسرائيليون أدركوا مسبقاً تأثيرات الإغلاق الجانبية المنهكة عندما بدأوا العمل به في أواخر ثمانينات القرن العشرين، ورسوموا سياستهم وفقاً لذلك. وبالحكم على الطريقة المتدرجة التي طُبِق بها الإغلاق في أعوامه الأولى، فإن قراءتي للأمر هي أنه تم بمرور الوقت إدراك واستيفاء تفصيلات مفهوم النظام و"فوائده" الاستعمارية. وقد سمح عدم الاهتمام الدولي والإسرائيلي والفلسطيني بهذه الظاهرة بتجذّر سياسات الهيمنة الإسرائيلية وتطورها. مع ذلك فإن نظام التصاريح في شكله الجنيني، قبل مؤتمر مدريد، يلقي ضوءاً كاشفاً على بعض النقاط الأساسية المتعلقة بالمفاهيم الإسرائيلية التي شكلت بالتدريج ما أصبح لاحقاً حكم نظام فصل عنصري. فتقييد دخول الفلسطينيين إلى إسرائيل اعتبر الرد على تنامي المخاوف الإسرائيلية من أن "تنفذ الانتفاضة [الأولى] إلى داخل إسرائيل"، ولا سيما إذا لم يتم تلبية المطالب الوطنية الفلسطينية. وقد عززت الهجمات الفردية المتفرقة ضد الإسرائيليين (مع أنها لم تكن قط بالمستوى الذي عُرف لاحقاً) مثل هذه المخاوف. ومع فقدان أي ضغط من جانب الإسرائيليين للوصول إلى لب المشكلة عن طريق التعامل مع المطالب الفلسطينية - بل على العكس من ذلك، كانت الأغلبية الساحقة تطالب بأن "لا يكون هناك عرب بيننا" - لم ينشأ طبعاً أي ميل حكومي إلى التعامل مع المسألة بطريقة سياسية. كما أن المخاوف السياسية توافقت توافقاً جيداً مع التطورات في سوق العمل والتطلع إلى خفض الاعتماد على العمالة الفلسطينية، إذ صار ينظر إلى الأعمال التي كان الفلسطينيون يؤدونها حتى ذلك الحين، بمثابة منافذ توظيف للمهاجرين الجدد المتدفقين من الاتحاد السوفياتي. كما أن حظر التجول الطويل في الأعوام الثلاثة التي استغرقتها الانتفاضة عوّد أرباب العمل الإسرائيليين، وخصوصاً في قطاع الصناعة، على إحلال إسرائيليين محل العمال الفلسطينيين (كان أريئيل شارون، بصفته وزيراً للإسكان في ثمانينات القرن العشرين، من أوائل الذين شجعوا على استيراد العمال الأجانب). ومن ثم، فإن الإغلاق

الكامل كان استجابة لما ذكر.

لكن ما بدأ كإجراء بيروقراطي عسكري يهدف أساساً إلى احتواء الاضطراب وقمعه، سرعان ما تطور إلى أمر بعيد الأثر. وما كان يمكن لنظام تصاريح على هذا النطاق الواسع إلا أن يكتسب منطقته البيروقراطي الخاص، وأن يتوطد إلى حد بعيد خلال بضعة أعوام، بحيث صار عكسه يتطلب مجهوداً حازماً. وفي الوقت نفسه، أوضحت التغييرات التي طرأت على البيئة الدولية عشية حرب الخليج [الثانية] ونهاية العالم ثنائي القطب، أنه لم يعد في الإمكان أن تواصل إسرائيل احتلالها المباشر من دون إزعاج - فالاحتلال في النهاية لا يتطلب بالضرورة وجوداً عسكرياً مباشراً إذا كانت القوة العسكرية قادرة على التحكم في تطور ومستقبل مجتمع لا يتمتع بحق التصويت، والسيطرة عليه. وكان اتفاق أوسلو نتيجة لهذه المقاربة الجديدة، وقد اندمج فيه نظام التصاريح الذي كان توطد جيداً آنذاك بصورة غير ظاهرة.

كان للإغلاق فوائد فورية واضحة جداً [لإسرائيل] في عملية التفاوض الجارية. وكان استخدام الإغلاق، ولا سيما في أثناء حكم رابين وبيسر، أداة للضغط الاقتصادي على السلطة الفلسطينية صارخاً جداً. "تعتقلون هذا أو ذاك، فنمنحكم 500 تصريح عمل آخر"، وإذا احترمت أنفسكم ووافقتم على جداولنا الزمنية (البطيئة) للتنفيذ، نسمح لكم باستيراد مزيد من الخضروات، ونفرج من الجمارك الإسرائيلية عن المعدات الثقيلة التي استوردتموها. "هذه هي المقدمات المنطقية التي قامت عليها المفاوضات، وكانت مفهومة على نطاق واسع مع أنه لم يكن يفصح عنها.

وبمرور الوقت، تبلور ما كان أصلاً تدبيراً عسكرياً بيروقراطياً بحد ذاته إلى استراتيجية إسرائيلية واعية تماماً، ذات هدف سياسي واضح: الفصل بين الشعبين بشكل فصل سياسي، لكن بحيث يكون فيه لحكومة واحدة فقط - إسرائيل - القدرة الفعالة على تشكيل مصيري الشعبين. وأدت الآمال التي عقدها المجتمع الدولي والفلسطينيون على أوسلو كعملية سلمية، بالإضافة إلى تأثيرات الإغلاق الجانبية المنهكة، كما ذكرنا أعلاه، والطبيعة المعقدة للسياسة الفلسطينية، إلى تشويش الرؤية وشل قدرة الفلسطينيين على مقارعة الإغلاق كأداة للسيطرة.

في غضون ذلك، تسارع التوسع الاستيطاني خلال أعوام عملية أوسلو بغية إنشاء ما سيكون حدوداً داخلية للمعازل الفلسطينية. وأعطى تعهد السلطة الفلسطينية محاربة الإرهاب والعنف، مع الاستمرار في التفاوض على الرغم من تواصل النشاط الاستيطاني، الإسرائيليين الانطباع بأن السلام ممكن مع بقاء المستوطنات وتوسعها. وهكذا لم يكن توسيع المستوطنات خطأ بريئاً، كما يحاول يوسي بيلين، أحد مهندسي اتفاق أوسلو، أن يصوره الآن. فقد كان تعزيزاً لهدف إنشاء "دولة واحدة في بلد واحد". لذا تمكنت إسرائيل، وهي القوة المحتلة التي يمكنها الوصول بحرية إلى الأرض والماء



والفضاء، من نشر فروعها الاستيطانية في الضفة الغربية وعلى امتداد وادي الأردن والخط الأخضر، وقرب البلدات الفلسطينية الكبيرة ومخيمات اللاجئين. وامتدت دولة إسرائيل وسيادتها عملياً (de facto) من النهر إلى البحر: بنية تحتية إسرائيلية، وقوانين إسرائيلية، وضرائب وإعفاءات ضريبية إسرائيلية، وشبكات كهرباء ومياه وهاتف إسرائيلية، ومساعدات مالية ووزارات ومدارس إسرائيلية. وبين هذه الفروع سمح بوجود "دولة" ثانية محاطة بشبكة من الطرق الالتفافية الواسعة فائقة الحداثة والمخطط لها بعناية، مكونة من سلسلة من الكيانات الصغيرة والمعازل المنفصلة، ويعيش فيها شعب آخر تحت مجموعة مختلفة من القوانين (خليط من الأوامر العسكرية الإسرائيلية وأحكام قانون فلسطيني كسيح عرضة لانتهاكات اعتبارية). لكن هذه "الدولة" الثانية المحرومة من الحق الأساسي في الوصول إلى الأرض والماء والفضاء، محرومة أيضاً من فرصة التطوير الحر للأفراد أو المجتمع.

والسلطة الفلسطينية بعدم تقديرها تأثيرات السياسات الإسرائيلية حق قدرها، وبعمائها نتيجة المنافع الشخصية التي وفرها اتفاق أوسلو، فشلت في تحدي ما كان يجري من إنشاء لـ "الدولة الواحدة"، مع فصل ديموغرافي فعلي (الإغلاق) عن طريق استراتيجيا مخطط لها من العصيان المدني، الذي ربما كان لفت انتباه العالم بمرور الوقت إلى العواقب المجتمعة للإغلاق والمستوطنات.

نجح الإغلاق خلال أعوام عملية أوسلو في قطع العلاقات تماماً بين قطاع غزة والضفة الغربية، وأنشأ دولة فلسطينية فعلية صغيرة في غزة. وكانت حكومة حزب العمل ظنّت سنة 1995 أن عرفات سيقبل في نهاية المطاف بهذه الدولة المصغرة، ويوافق على تأجيل إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة معاً إلى أجل غير مسمى. لكن السلطة الفلسطينية تشبّثت، في هذا المجال، بموقعها ولم يحقق الإغلاق كأداة لممارسة الضغط هدفه السياسي النهائي: إضفاء الشرعية الفلسطينية على الفصل الديموغرافي المسمى "دولة"، لكن مجردة من صفاتها الحقيقية أو من أية سيادة ذات معنى.

## خلاصة

قبل أعوام عملية أوسلو، لم يكن في وسع إسرائيل أن تتجاهل (كما تفعل اليوم) التزاماتها كسلطة احتلال تجاه الشعب المحتل: لم يكن ممكناً للأمل بـ "احتواء" الاستياء العميق في الأراضي المحتلة أن يتجاوز القيود التي حددتها الموثائق والمعاهدات الدولية. وفي ذلك الوقت، لم يكن في إمكان إسرائيل اللجوء في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى هجمات من نوع عملية "عناقيد الغضب" التي شنتها في الجنوب اللبناني، أو محاولة "أجتثاث الإرهاب" بقصف مخيمات اللاجئين من الجو والبر، واستخدام

الدبابات والمروحيات لاستهداف المدنيين على نطاق واسع على أمل قتل المسلحين والاستشهاديين المحتملين، وجرف مئات المنازل وتدمير الأملاك الشخصية من دون مبرر، واقتلاع مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخضر. كما أن السيطرة العسكرية الإسرائيلية المباشرة على المناطق الفلسطينية الأهلة كانت تحد بشكل طبيعي من وصول الفلسطينيين إلى السلاح والذخيرة، ومن القدرة على تطوير قنابل وقذائف مصنوعة محلياً، وهو ما أصبح ممكناً خلال أعوام الحكم الذاتي المحدود. وقد سهّل ذلك مهمة العلاقات العامة أمام إسرائيل، ومكّنها من تصوير حربها ضد الشعب بأكملها على أنها حرب متناظرة بين كيانين سياسيين: السلطة الفلسطينية المعتدية، وإسرائيل المضطربة إلى الدفاع عن نفسها.

لقد تبين أن محاولات تحدي الإغلاق بوسائل غير عنيفة مجازفة، بل حتى مميتة. فالجيش الإسرائيلي - الذي لا يتردد في إطلاق النار على المدنيين، بل حتى على ناشطي التضامن الدولي الذين يزورون الأراضي الفلسطينية المحتلة بين الحين والآخر للاحتجاج على الحصار - أوضح من دون لبس أنه لن يحتمل اقتراب أي تظاهرة شعبية من دباباته وسياراته المصفحة ومواقعه المحمية جيداً. ومنذ الأيام الأولى، دخلت انتفاضة الأقصى وضعا يُطلق فيه رجال مسلحون الرصاص في الهواء على مقربة من المتظاهرين غير المسلحين، الأمر الذي يوفر لإسرائيل ذريعة "الرد على إطلاق الرصاص" موقعة مئات القتلى والجرحى بين المدنيين. كما أن الهجمات الفدائية على الطرق في الأراضي المحتلة، والهجمات ضد المدنيين في إسرائيل، أدت - من جملة أمور أخرى - إلى ممارسة الإغلاق الداخلي على مفارق الطرق بين أراضي السيطرة الإسرائيلية (المنطقة "ج") والسيطرة الفلسطينية، كما هي معرّفة في اتفاق أوسلو (2).

ليس هناك اليوم انتفاضة بالمعنى الحقيقي للكلمة، وليس هناك مشاركة مدنية حاشدة في الأنشطة المضادة للاحتلال. بيد أنه توجد روحية انتفاضة يتم التعبير عنها بصمود فردي جبار في مواجهة حصار لا يلين. لقد تقلصت الانتفاضة الآن، وصار التعبير عنها مجسّداً بصمود ثلاثة ملايين نسمة رازحين تحت عبء القمع الوحشي الذي تمارسه إسرائيل على انتفاضة لم تعد موجودة. وعلى غرار الحالة التي كانت سائدة خلال أعوام عملية أوسلو، يلجأ ثلاثة ملايين شخص إلى مخزوناتهم الفردية الهائلة لاحتمال مشقة الحصار من دون أن يستسلموا. إن ما ينقصهم هو قوة مركزية طليعية تنبهي للعمل بوعي على تحويل هذه الطاقة الفردية الواسعة إلى استراتيجيا مقاومة جماعية غير عنيفة، ومن ثم أشد تأثيراً جداً.

يبدو أن الإسرائيليين كانوا يأملون، خلال أعوام عملية أوسلو، بأن يؤدي ضغط الإغلاق، بكل تأثيراته الموهنة، إلى الموافقة الفلسطينية على صفقة تنسجم مع التصور

الإسرائيلي للوضع النهائي. وقد أثبت فشل كامب ديفيد الذريع كم كانوا مخطئين. لقد فرض التكتيف الحالي لسياسة الإغلاق بغية احتواء الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة. لكن الأمر يتحول، بدلاً من ذلك، إلى حرب شعواء بين واحد من أقوى الجيوش وأفضلها تسليحاً في العالم وبين مجموعة من الاستشهاديين المتطوعين. وبدلاً من أن يساعد الإغلاق في سحق روح التحدي، يصب الآن الزيت على نار الإحباط والغضب. وهكذا ازداد لجوء الفلسطينيين إلى أعمال القتل الفردية والهجمات الانتحارية، تدعمهم الأغلبية العظمى من السكان الناقلين والمحاصرين. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>